

Distr.  
GENERAL

A/52/271  
6 August 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون  
البند ٦٧ من جدول الأعمال المؤقت\*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية  
في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١-٢	..... مقدمة
٢	٣-٦	..... الإجراءات المتخذة
٣		..... الردود الواردة من الحكومات
٢		..... مصر
٤		..... اسرائيل
٦		..... الجمهورية العربية السورية
٨		..... هولندا**

\* A/52/50 و Corr.1.

\*\* نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة له استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا. وأيدت آيسلندا والنرويج أيضا هذا الرد.

### أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام، في الفقرة ١٠ من قرارها ٤١/٥١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أن يواصل إجراء مزيد من المشاورات مع دول منطقة الشرق الأوسط والدول الأخرى المعنية، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، واضعا في اعتباره تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وفي الفقرة ١١ من القرار نفسه، طلبت الجمعية الى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ القرار.

٢ - ويقدم هذا التقرير استجابة للطلب الوارد في الفقرة ١١ من القرار.

### ثانيا - الإجراءات المتخذة

٣ - واصل الأمين العام إيلاء أهمية خاصة للمسألة وأجرى، كما فعل في السنوات السابقة، مشاورات بطرق شتى مع الأطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها لاستكشاف سبل ووسائل التشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، واضعا في اعتباره بوجه خاص تطور الحالة في المنطقة.

٤ - ويلاحظ الأمين العام أنه لم تطرأ منذ تقريره الأخير أي تطورات إيجابية في سياق النظر في المسألة. والواقع أن الحالة السياسية السائدة عموما في المنطقة لم تساعد هي الأخرى على دفع عملية السلام. ومن ثم، فمنذ فترة والفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي المنشأ في إطار عملية السلام المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط عاجز عن التغلب على المأزق الذي يواجهه في أعماله. ويرى الأمين العام أن الفريق العامل مازال يستطيع أن يؤدي، في ظل الظروف المناسبة، دورا مفيدا كمنتدى لمناقشة طائفة عريضة من تدابير الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، مما يشمل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

٥ - ولذا يحث الأمين العام بقوة جميع الأطراف المعنية على استعراض الحالة بغية تحديد النهج الجديدة الممكن اتباعها واستئناف المناقشات بهدف وضع مفاهيم عملية تيسر إرساء موقف مشترك بأسرع ما يمكن. فهذا من شأنه أن يشكل في حد ذاته تدبيرا من تدابير بناء الثقة وأن ييسر، أيضا، عملية السلام في مجملها. وفي هذا الصدد، يؤكد الأمين العام مرة أخرى، استعداد الأمم المتحدة لمواصلة تقديم أي مساعدة يتراءى أنها مفيدة في دفع المناقشات قدما.

٦ - وعملا بالفقرة ١٠ من القرار ٤١/٥١ وردت ردود من مصر واسرائيل ومن هولندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة له استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا. وأيدت أيسلندا والنرويج رد الاتحاد الأوروبي. وورد، أيضا، رد من الجمهورية العربية السورية.

### ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

#### مصر

[الأصل: بالانكليزية]

[٦ آب/أغسطس ١٩٩٧]

١ - إن التزام مصر بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أمر لا يرقى إليه الشك. فالبند المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" أدرج أول ما أدرج في جدول أعمال الجمعية العامة عام ١٩٧٤ بناء على طلب مصر وجمهورية إيران الإسلامية. ومنذ ذلك الحين والجمعية العامة تتخذ قرارا بشأن هذه المسألة. ومنذ عام ١٩٨٠ وتلك القرارات تتخذ بتوافق الآراء. وظلت مصر على امتداد السنين تؤدي دورا قياديا في تعزيز الهدف المتمثل في تخليص الشرق الأوسط من تهديد الأسلحة النووية.

٢ - وباعتبار مصر دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فقد أبدت بوضوح لا لبس فيه رفضها للخيار النووي الذي ترى أنه يشكل تهديدا خطيرا في الشرق الأوسط. وتلاحظ مصر مع الارتياح أن عدد أطراف معاهدة عدم الانتشار من دول الشرق الأوسط زاد مؤخرا. وقد اختارت اسرائيل، للأسف أن تبقى خارج المعاهدة مما يديم في المنطقة حالة تنطوي على عدم توازن خطير.

٣ - ومصر تدرك أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو مهمة صعبة. فلكل منطقة في العالم خصائصها ولا بد أن تنشأ كل منطقة خالية من الأسلحة النووية بطريقة تجعلها مناسبة لتلك الخصائص. بيد أن مصر لا تؤيد الرأي القائل بأن السلام والعلاقات السياسية والاقتصادية المكتملة النمو فيما بين جميع دول المنطقة يشكلان شرطا أساسيا لبدء المفاوضات بشأن إنشاء منطقة من هذا القبيل. فإن كان ذلك صحيحا لما جرى، على الأرجح، مطلقا التفاوض بشأن معاهدة ثلاثيولكو أو معاهدة بلينداجا الأحدث عهدا. والصراعات مازالت، للأسف، تعصف بأنحاء شتى من أفريقيا حتى يومنا هذا ومع ذلك لم يتذرع بتلك الصراعات كأسباب تحول دون إجراء مفاوضات بشأن إنشاء منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية. وقد تبين لمصر من التجارب أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في مناطق التوتر والصراع يسهم بحق في تخفيف حدة التوترات ودرء الصراعات وإقامة علاقات سليمة وتعاون متبادل.

٤ - وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أي منطقة من العالم، لا بد حتما من وجود التزام إقليمي بهذا الهدف. ومثل هذا الالتزام موجود بلا شك في الشرق الأوسط وهو ما يتبدى في اتخاذ الجمعية العامة، سنويا، بتوافق الآراء، قرار في هذا الشأن. وترى مصر أنه يتحتم تحويل هذا الالتزام الى إجراءات ملموسة اذا أريد له أن يؤثر تأثيرا حاسما إيجابيا على عملية السلام في الشرق الأوسط.

٥ - إن ربط المفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بقائمة متزايدة من الشروط المسبقة هو طريقة مؤكدة للفشل. وفي رأي مصر أن الشرط المسبق الوحيد لبدء المفاوضات بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط هو أن تتوافر لدى دول المنطقة الإرادة السياسية للجلوس معا وبدء المفاوضات. والقول بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو مجرد عمل "يثبت السلم الدائم" إنما هي رؤية لا تؤيدها مصر. ذلك أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو في حد ذاته تدبير من تدابير بناء الثقة وعمل من أعمال المصالحة السياسية. فضلا عن ذلك، فإن القول بوجود علاقات سلام كاملة قبل بدء المحادثات بشأن إنشاء منطقة من هذا القبيل وفي الوقت نفسه اتخاذ قرار بالإبقاء على خيار نووي أمر تتجلى فيه بوضوح حجتان متناقضتان تعطل كل منهما الأخرى. ففي منطقة متفجرة مثل الشرق الأوسط لا يمكن تحقيق أي سلام راسخ ودائم بينما يتهدد المنطقة خطر نووي.

٦ - وسوف تواصل مصر السعي من أجل تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت، وستواصل في هذا السياق السعي التماسا لدعم الدول داخل المنطقة وخارجها. وستتابع، أيضا، المبادرة التي استهلتها في نيسان/أبريل ١٩٩٠ من أجل إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وستواصل مساعيها التماسا لدعم المجتمع الدولي وكل من أخذوا على عاتقهم التزاما بتخليص العالم، على الصعيدين الإقليمي والدولي، من تهديد الأسلحة النووية.

### إسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ تموز/يوليه ١٩٩٧]

١ - ظلت اسرئيل تؤيد القيام، في الوقت المناسب، بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية يمكن التحقق بالتبادل من خلوها من مثل هذه الأسلحة وتفاوض بشأنها جميع دول المنطقة تفاوضا حرا. إلا أن اسرئيل أكدت على رأيها بشأن الطرائق الواجب اتباعها لإنشاء مثل هذه المنطقة وبشأن الشروط الأساسية المتعين تحقيقها قبل إنشاء مثل هذه المنطقة.

٢ - ومنذ عهد غير قريب، يرجع إلى سنة ١٩٧٤، أعد فريق مخصص، مؤلف من خبراء حكوميين مؤهلين يعملون تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح، دراسة شاملة بشأن مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ ثم

قدمت تلك الدراسة إلى الجمعية العامة. ومما يتصل بالموضوع أن نستشهد ببعض ما جاء في ذلك التقرير، لا سيما فيما يختص بمسألة أهمية الاعتبارات الإقليمية في سياق المبادئ التي يُستند إليها عند إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية:

"من المحتم أن يكون هناك تباين شديد، بين منطقة وأخرى، فيما يختص بالظروف التي تمنح الحياة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وتعزز الأمن فيها. إذ تختلف الاعتبارات الأمنية وتصورات الدول... وليس من الممكن أو من الواقعية، بادئ ذي بدء، وضع مبادئ توجيهية دقيقة لإنشاء المناطق، نظرا لأن الحكومات أنفسها هي التي ينبغي لها أن تبت في متطلباتها الأمنية وتحدد مصالحها القومية الآنية والطويلة الأجل".

٣ - فضلا عن ذلك، تؤيد إسرائيل أقوال الأمين العام التالية، الواردة في تقاريره المتعلقة بهذه المسألة:

"... ينبغي بناء الثقة على جميع الجوانب... الثقة في استبعاد الحلول العسكرية للمشكلات السياسية... وأهم ما في ذلك، أنه يجب إحراز تقدم في حل الصراعات الجوهرية في المنطقة. وبدون إحراز مثل هذا التقدم، لا يمكن التفكير جديا في تدابير فنية في المجال النووي أو بشأن المشكلات الأمنية... (A/45/435، الفقرة ١١٠)؛

"... ينبغي إحداث تحول جذري، تدريجي، في الصلات العسكرية والسياسية في المنطقة بأسرها. ولا بد لشعوب الشرق الأوسط أن تنمي الثقة في أن الصراعات السياسية، التي ستبقى بالتأكيد لفترة طويلة، ستجري تسويتها - تسوية منصفة - دون اللجوء إلى القوة أو التهديد باستعمالها... (المرجع نفسه، الفقرة ١٥١)؛

"لا يمكن تصور أو تنفيذ منطقة خالية من الأسلحة النووية في فراغ سياسي، بمعزل عن عملية مصالحة طبيعية". (A/48/399، الفقرة ٢٢).

٤ - والواقع أن استعراض تكوين المناطق الخالية من الأسلحة النووية في المناطق الأخرى يبين أن لكل منطقة سماتها الذاتية، المفضية إلى حل مفصل على مقياس كل منطقة خالية من الأسلحة النووية. إلا أن الشروط الأساسية المطلقة قد سادت قبل إنشاء المناطق. ومن هذه الشروط الأساسية: العلاقات السلمية، والثقة المتبادلة، والتعاون الاقتصادي، والإيمان العام بتعزيز المصالح المشتركة بفضل الأطر الإقليمية المؤسسية.

٥ - وفي جميع الحالات، كان الحز على الشروع في جهد من هذا القبيل نتيجة لمبادرة إقليمية ولمفاوضات مباشرة تكمل بتوافق في الآراء. وحتى عندئذ، استلزم الأمر عملية طويلة شاقة لبلوغ الهدف المتمثل في إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

٦ - وإذا تحدثنا عن الشرق الأوسط، وجدنا أن الحالة مختلفة، للأسف. ففي هذا الوقت، لا تزال دول عدة بالمنطقة في حالة حرب رسمية مع إسرائيل. وعلاوة على ذلك، لا تزال بعض دول المنطقة ترفض نبذ الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات وتحاول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إعاقة عملية السلام - بما في ذلك إعاقته باستخدام الإرهاب. ولذلك، يتضح أن الكثير من الشروط الأساسية اللازمة لإجراء مناقشات ذات مغزى بشأن الحد من التسلح في الشرق الأوسط، بما فيه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، لا تزال ممتقدة في الآونة الراهنة.

٧ - إن قيام منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، منطقة يقبلها العقل، لا يمكن إلا أن يكون إقراراً لسلام دائم؛ ولا يمكن أن يسبقه. وأية محاولة لمناقشة إنشاء مثل هذه المنطقة، أو لتنفيذ جدول أعمال لا يعكس الواقع في المنطقة، إنما هي محاولة سابقة لأوانها محكوم عليها بالفشل.

٨ - وعملية تحقيق السلام تتطلب بناء الثقة، والمصالحة السياسية استناداً إلى اتفاقات سلام فيما بين جميع دول المنطقة، وعلاقات سلمية فيما بين جميع الشعوب في المنطقة، والتعاون الاقتصادي، فضلاً عن نظم لاحقة تستهدف الحد من التسلح ونزع السلاح تولى فيها الأولوية للمنظومات التي تبرهن التجربة أنها مدمرة ومزعزعة للاستقرار. وهذه، بالضرورة، عملية تدريجية، تولى فيها الأسبقية، بلا قيد أو شرط، لتحقيق السلام.

٩ - وختاماً، تعتقد إسرائيل أن كل منطقة تلزمها ترتيبات مفصلة على مقاسها لكي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأنه "ليس من الممكن أو من الواقعية، بادئ ذي بدء، وضع مبادئ توجيهية دقيقة لإنشاء المناطق، نظراً لأن الحكومات أنفسها هي التي ينبغي لها أن تبت في متطلباتها الأمنية". والطريق الوحيد هو التفاوض الحر بين جميع دول المنطقة، في الوقت المناسب وبعد التوصل فعلاً إلى السلام، وعندئذ تتهيأ إمكانات حقيقية للتوصل إلى هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

#### الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧]

١ - إن الجمهورية العربية السورية من منطلق مبادئ سياستها لتعزيز السلام والأمن الدوليين وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وضمن المنظور العام لنزع السلاح الكامل والشامل، لم تأل جهداً في تأييد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بنزع السلاح، فقد أصبحت منذ عام ١٩٦٨ طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزمت بنظام الضمانات المنبثق عنها، وأكثر من ذلك، فقد كانت سوريا أول من بادر بالاقتراح رسمياً في مؤتمر باريس الخاص بالأسلحة الكيميائية عام ١٩٨٩ بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية وذلك في إطار الأمم المتحدة، وهدفها

من ذلك أن توفر للأجيال القادمة عالما يسوده الأمن والاستقرار.. عالما لن تشهد فيه الشعوب مستقبلا مثيلا لتلك الفترة الحالكة من تاريخ البشرية التي تم فيها استخدام السلاح النووي في ناغازاكي و هيروشيما.

٢ - لقد ساهمت سوريا مع دولة أخرى من مجموعة ال ٢١ في مؤتمر نزع السلاح، بتقديم اقتراح لبرنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية بتاريخ ٧ آب/اغسطس ١٩٩٦، وقد نقل هذا البرنامج ترجمة أهداف إزالة جميع الأسلحة النووية، من غاية خطابية إلى حقيقة واقعة، وما يتطلبه ذلك من جهود نشطة لتحديد تدابير معينة بهدف إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة في إطار زمني محدد وفي ظل رقابة دولية فعالة وحتى تحقق المفاوضات أهدافها المرجوة.

٣ - وشاركت سوريا أيضا في صياغة المواقف التي اتخذتها بلدان حركة عدم الانحياز، بحث الدول على عقد اتفاقيات بهدف إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا توجد فيها هذه الترتيبات، وذلك وفقا لأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

٤ - كما أكدت سوريا دائما حرصها الشديد على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتعرب مجددا عن قلقها العميق إزاء العقبة الكأداء التي تضعها إسرائيل في هذا السبيل لمنع إنشاء هذه المنطقة جراء رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويستمر رفضها حتى الآن على الرغم من تنبه المجتمع الدولي المتكرر إلى أن هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت يلحق ضررا بالغا بمصداقية وعالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، ويحول عمليا دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مهما حسنت نيات الأطراف الأخرى المعنية وتنوعت الأوراق والضيغ المطروحة.

٥ - في هذا السياق فإن سوريا تتساءل، كيف يمكن إقامة منطقة خالية من السلاح في الشرق الأوسط دون انضمام إسرائيل. أولا وقبل كل شيء، إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة والمصممة على الاحتفاظ بمخزونها النووية وزيادته وتطويره؟

٦ - وكيف نتوقع وضع حد لسباق التسلح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في الوقت الذي تنفرد فيه إسرائيل في المنطقة ببرنامج نووي عسكري خارج النظام الدولي لمنع انتشار السلاح النووي، مع ما يحمله ذلك من تهديد خطير لأمن وسلامة شعوب المنطقة حاضرا ومستقبلا؟

٧ - ألا يكشف موقف إسرائيل هذا عدم جديتها وتهربها من سعي الأمم المتحدة لإقامة هذه المنطقة، لا سيما عندما تطالب إسرائيل بمفاوضات عقيمة مع كل دولة من دول المنطقة على حدة، في الوقت الذي يستحيل فيه إخلاء أية منطقة في العالم من الأسلحة النووية وأي من أسلحة الدمار الشامل إلا بإجماع جميع الأطراف على الآلية والهدف والالتزام بهما.

٨ - في ضوء ما تقدم ترى الجمهورية العربية السورية أن التدابير والترتيبات لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التي دعت إليها قرارات الأمم المتحدة تتطلب ما يلي:

(أ) انضمام إسرائيل وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك منشآت ومخزنا نوويا - إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإزالة كامل مخزونها من الأسلحة النووية، وبشكل ذلك كله مطلبا لا بد منه من أجل إنشاء هذه المنطقة:

(ب) إن الأمم المتحدة هي الإطار المناسب لمباحثات جدية تتيح المجال لجميع الدول المعنية في الشرق الأوسط للعمل الجماعي من أجل إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية:

(ج) إن تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، والذي من متطلباته الأساسية الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة يشكل المناخ الملائم لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

#### هولندا\*

[الأصل: بالفرنسية]

[٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧]

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين القرار ٤١/٥١ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة لشرق الأوسط دون طرحه للتصويت. وطلبت في الفقرة ١٠ من منطوقه إلى الأمين العام أن يواصل إجراء مزيد من المشاورات مع دول المنطقة والدول الأخرى المعنية وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦ واضعا في اعتباره تطور الحالة في المنطقة وأن يلتزم آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

\* نياجة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة له: استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا. كما أيدت ايسلندا والنرويج أيضا هذا الرد.

٢ - والاتحاد الأوروبي على يقين بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعترف بها دوليا على أساس ترتيبات يتم التفاوض بشأنها بحرية بين دول المنطقة المعنية، يعزز السلام والأمن العالميين والإقليميين.



٣ - ويلاحظ الاتحاد مع الارتياح أن القرار ٤١/٥١ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط قد اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين دون طرحه للتصويت.

٤ - ويوافق الاتحاد إجمالاً على التحليل الوارد في الفصلي الثالث والرابع من الدراسة التي أجراها الأمين العام والمرفقة بالقرار ٤١/٥١، ويرى أهمية التدابير الواردة بها وبخاصة تدابير الشفافية وبناء الثقة.

٥ - ويلاحظ الاتحاد أوجه التقدم المحرزة منذ صياغة هذه الدراسة في مجال السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح وبخاصة إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٢ وبدء نفاذها وتوقيع معاهدة بيلندابا في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي فتحت لتوقيع الدول في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٦ - إن انضمام جميع دول منطقة الشرق الأوسط ما عدا إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوقيع إسرائيل ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة وإيران والأردن والكويت وقطر واليمن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعد أعمالاً رئيسية من شأنها أن تشجع إلى حد بعيد الدخول في مفاوضات حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٧ - وإن الاتحاد الأوروبي على يقين بأن الانضمام العام للدول إلى الصكوك المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار (معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اتفاقية الأسلحة البيولوجية، اتفاقية الأسلحة الكيميائية، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) يعد أساسياً لتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويدعو الاتحاد بالتالي جميع دول المنطقة التي لم تصبح بعد أطرافاً في مجموع هذه الصكوك إلى أن تفعل ذلك.

٨ - وفيما يتعلق بضمانات الأمن، المشار إليها ضمن التدابير التي من شأنها أن تيسر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط (الفصل الرابع، جيم من الدراسة التي أجراها الأمين العام) يلاحظ الاتحاد أن القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) الذي اتخذته مجلس الأمن في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ والبيانات الوطنية الصادرة عن الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية التي يشير إليها القرار قد أوضحت رغبة الدول الحائزة على الأسلحة النووية. إن هذا القرار يتعلق في الواقع بضمانات الأمن السلبية (التي جرت مواءمة صيغتها بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية) كما يتعلق للمرة الأولى بضمانات الأمن الإيجابية.

٩ - ويلاحظ الاتحاد أن انضمام الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى بروتوكولات المعاهدات الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية يؤدي إلى إضفاء شكل المعاهدة على ضمانات الأمن السلبية التي تمنحها هذه الدول إلى الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية. وبالإمكان إلحاق بروتوكول من هذا النوع بالمعاهدة التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط بهدف منح الدول الأطراف في المعاهدة ضمانات أمن سلبية في شكل معاهدة.

١٠ - وفيما يتعلق بتحديد منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، تجدر بلملاحظة أن جزءاً من المنطقة كما جاء في تقرير الأمين العام يدخل بالفعل في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. فالواقع أن مصر وليبيا وكذلك تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان قد وقعت معاهدة بليندابا في القاهرة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ مع الدول الأفريقية الأخرى. وتؤيد الدول الحائزة على الأسلحة النووية منطقة أفريقيا الخالية من هذه الأسلحة، وقد وقعت جميع هذه الدول على البروتوكولات الملحقة بمعاهدة بليندابا والمفتوحة لتوقيعها.

١١ - إن مسألة نطاق المعاهدة المتعلقة بمنطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وارتباطها بمشروع منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والخيارات الممكنة في مجال التحقق من هذه المعاهدة ترجع إلى المفاوضات بين دول المنطقة المعنية. والاتحاد يدعو هذه الدول إلى البدء دون إبطاء في مناقشات للدخول في هذه المفاوضات. إن هذه المناقشات والبدء في المفاوضات ستكون في حد ذاتها عناصر للحوار من شأنها أن تحسن بشكل ملحوظ أمن المنطقة واستقرارها.

— — — — —